

التخل في شي فيها ثم قال الجابر حدثنا في ذلك ما رجع النبي صلى الله عليه  
والرسم وفي حديث عبد الله بن كعب عن جابر بن النبي صلى الله عليه وآله  
سألهم بان يقولوا لله الحائط والحلوه فابوا وفي رواية الشعبي عن جابر  
ان النبي صلى الله عليه وآله قال لربك فاستدل كل من على ناحيته وان صلته  
طاف في اعطها سد رانته جلس صلى الله عليه وآله فقال ادع اصحابك فانزل  
تاكيدك لله حتى اذا انعم الله وادنى وفي اخره فسلم اليه البيادر كلها  
ففي هذه الروايات اختلاف شديد كما ترى وفي جعلها على التعدد شك في كلف  
والاقرب ما اشرنا اليه وان المقصود في جميعها البركة في التمر وتبديل النبي صلى  
عليه وآله في الاختلاف في الفاظها وقع من بعض الرواة وكان احاديث  
جاءت في قصة الجرافان الروايات اختلفت في قدر الثمن وفي الاشتراط وعدمه  
وقد ذكر البخاري مبيتنا في موضعين من صحيحه وقال ان قول الشعبي لونه  
ارح وان الاشتراط اصح وهو ذهاب منه الى ترجمته بعض الروايات واما  
دعوى التعدد فغير ممكن ومن ذلك حديث عائشة في صباح العقد ونزل  
أية التيمم في رواية القاسم ان المكان كان الببد اذات الحيش وفيها الشيع  
عقد في وفيها انهم بانوا على غير ماء وفيها ولعننا البعير الذي كنت عليه  
فوجدنا العقد تحتها وهي رواية عروه انها سقطت في الأبل وفي رواية في مكان  
يقال له الصلص وفيه ان القلادة استعارتها عائشة من اسماء وفيها سلمت  
القلادة من عنقها وفيه ان النبي صلى الله عليه وآله ارسل جليلين يلبسها فوجدها  
محصنة الصلاة فمدرها ليعصان وفي رواية ارسل ناسا وعين منهم شيل بن حنبل  
وفيها ان الذين

1957

وفيها ان الذين ارسلوا حضرة الصلاة وصلوا على غيره وضوء قال ابن عبد البر  
ليس لاختلاف النقل في العقد ولا في القلادة ولا في الموضع الذي سقط فيه  
ذلك لعائشه ولا في كونه لعائشة او لاسماء مما يمدح في الحديث والمقصود  
هو نزول الآية التيمم وليختلفوا في ذلك قلت وكلامه يستلزم تعدد الجمع من الروايات  
وليس كذلك بل الجمع بينهما يمكن بالتعبير بالقلادة عن العقد وبان اضافتها  
الى اسماء اضافة ملكة والعبادة اضافة يد ولان استلامها كان بسبب لظبطها  
وبان الاشارة في طلبها هم كان في ابتداء الحال ووجدتها في اخره حين بعثوا  
البعير اما قوله ان الذين ذهبوا في طلبها هم الذين وجدوها فاذ بعد فيل ايضا  
لا احتمال ان يكون وجدوا هم اياها بعد جوعهم واذا تقرر ذلك كانت العصة  
واحدة وليس فيها مخالفة الا ان في رواية عروة زيادة على ما في رواية العثم  
من ذكر صلاة المبعوثين في طلبها بغير وضوء ولا اختلاف ولا تعارض ومن الاحاديث  
التي رواها بعض الرواة بالمعنى الذي وقع له وحصل من ذلك الغلط  
لبعض الفقهاء بسببه ما رواه القلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن أبي هريرة  
ان النبي صلى الله عليه وآله قال كل صلاة لا يفرق فيها بام القلن فهي خد ارج  
الحديث ورواه عنه سفبان بن ابي عبيد واسماعيل بن جعفر والرحم بن  
القاسم وعبد العزيز الدروري وطايع بن اصحابه وهكدي روى  
عنه سعيد في روى حفاظ اصحابه ونفذوه بن جبر بن شعيب بلغظ  
لا تجزي صلاة لا يفرق فيها بام القلن كتاب حتى زعم بعضهم ان هذه الرواية  
مفسر للخبر الذي في الحديث وان عدمه لا جرم وهذا لا يتأني للامكان